

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع116 دد

تاريخ القرار: 9 فيفري 2015

تاريخ 10/2/15
سجلت
لتلخ أورش
تونس

قرار

بتاريخ 9 فيفري 2015، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع116 دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01 دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46 دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01 دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10 دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر ع3026 دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53 دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الإطلاع على قرار المحكمة الإدارية المؤرخ في 3 ديسمبر 2014 في مادة إيقاف التنفيذ موضوع القضية عد417655د القاضي بإيقاف تنفيذ القرار عد54د الصادر عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها وذلك فيما قضى به من انطباقه على العروض السابقة لدخوله حيز التنفيذ إلى حين البت في الأصل.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 05 ديسمبر 2014 والمتضمن طلبها معاينة خصائص إمتياز "Familia" غير المتاحة بإتجاه جميع المشغلين ثم القضاء بإيقاف ترويجه فوراً مع الإذن بالتنفيذ العاجل بصرف النظر عن كل أوجه الطعن .

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن شركة "أورنج تونس" تقدمت بتاريخ 05 ديسمبر 2014 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عد116د تضمنت ادعائها تعمد "أوريدو تونس" تسويق امتياز تجاري "Familia" يمكن المشتركين فيه من إجراء مكالمات مجانية لمدة ساعتين بين أفراد نفس المجموعة المتكونة من 5 مشتركين وهو ما يشكل حسب قولها مخالفة صريحة لمقتضيات القرار عد54د الصادر عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها وخاصة الخصائص الواجب توفرها في العروض التجارية المنصوص عليها بالمطبة الأولى من العنوان الثالث منه، باعتبار أن الامتياز قائم داخل الحلقة فقط وغير متاح بإتجاه جميع المشغلين وذلك رغم دخول القرار المشار إليه أعلاه حيز التنفيذ بتاريخ غرة أوت 2014، معتبرة استمرار تسويق الامتياز المتظلم منه بهذه الخصائص مخالفة صريحة لمقتضيات القرار عد54د .

وحيث وإعمالاً منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أورنج تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تسويق المدعى عليها للإمتياز "Familia" دون احترام مقتضيات القرار عد54د المشار إليه أعلاه والذي يفرض إتاحة هذا الإمتياز بإتجاه كافة الشبكات . وانتهت إلى طلب معاينة خصائص امتياز "Familia" غير المتاحة بإتجاه جميع المشغلين

والزام شركة "أوريدو تونس" بإيقاف ترويجه فوراً مع الإذن بالتنفيذ العاجل بصرف النظر عن كل أوجه الطعن.

وحيث قدمت العارضة تأييداً لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ انور ابن الحاج جلول بتاريخ 13 نوفمبر 2014 تحت عد 18436-د تتضمن معاينة الإمتياز "Familia" المتظلم منه على هاتف جوال يحمل شريحة لمشغل الاتصالات شركة "أوريدو تونس" مرفقا بوثيقة إخبارية موضوع تلك المعاينة.

الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير الوقتية اللازمة لإيقاف ترويج الإمتياز التجاري المتظلم منه والمسمى "Familia" لمخالفته لقرار الهيئة عد 54-د المؤرخ في 11 جوان 2014.

وحيث اتضح بالرجوع إلى دائرة المناقصة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن "أوريدو تونس" كانت قد تقدمت وفقاً للتراتب المنظمة للعروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3 (أ) من الأمر عد 3026-د بمشروع العرض التجاري المتظلم منه المسمى "Familia" والذي يمكن مشتركى الهاتف الجوال مسبق الدفع من إجراء مكالمات مجانية لمدة ساعتين بين أفراد نفس المجموعة المتكونة من 5 مشتركين مقابل 5 دينارات وتحصلت على الموافقة على تسويقه بموجب مراسلة الهيئة عد 1252-د المؤرخ 14 أكتوبر 2010.

وحيث يستنتج مما سبق أن المدعى عليها حظيت بالموافقة على ترويج العرض موضوع التظلم قبل دخول القرار الصادر عن الهيئة الوطنية للاتصالات تحت عد 54-د بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها حيز التنفيذ.

وحيث قضت المحكمة الإدارية بقرارها عد 417655-د المؤرخ في 03 ديسمبر 2014 "بإيقاف تنفيذ القرار الصادر عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 11 جوان 2014 تحت عد 54-د جزئياً فيما قضى به من انطباقه على العروض السابقة لدخوله حيز النفاذ".

وحيث وطالما كان تسويق الإمتياز المتظلم منه سابقاً لدخول القرار عد 54-د حيز النفاذ، فإن طلب إيقافه بناءً على مخالفته لذلك القرار، يكون في غير طريقه.



ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات قررنا نحن هشام بسباس رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس




عملا بالفصل 73 من مجلة الاتصالات
بمضي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصيغة التنفيذية على هذا القرار
الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات